

تنفيذ الدعوة تأهيل مقاولين

السادة/ [اسم الشركة] المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسر وزارة العدل أن تدعوكم إلى المشاركة في برنامج "تأهيل المتنافسين" المسبق تمهيداً لدعوتكم لتقديم عروضكم الفنية والمالية حول مشروع (تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية) وذلك ضمن أهداف ومبادرات برنامج التحول الوطني وفي إطار المنافسة العامة.

في حال رغبتكم في المشاركة في برنامج "تأهيل المتنافسين" المسبق والمشاركة في المناقصة التي سيتم طرحها لاحقاً، المرجو إتباع الخطوات اللاحق ذكرها (المتطلبات) في الملحق الثالث من هذه الدعوة.

يرجى قراءة هذه الدعوة وملحقاتها بحرص والتأكد من فهمها جيداً مع مراعاة التقيد بتاريخ التسليم النهائي والمذكور في "بيانات التواريخ المهمة" أدناه.

إن القصور وعدم استيفاء وتسليم جميع المتطلبات في موعد التسليم النهائي أو قبله يعد سبباً في استبعاد المتنافس عن هذه الدعوة، ويحق لوزارة العدل قبول أو رفض أي تسليم لملفات التأهيل وفقاً لما تراه مناسباً.

بيان بالتواريخ المهمة:

- لإرسال الاستفسارات خلال مدة طرح التأهيل.
- آخر موعد لإرسال ملفات التأهيل: ٠٩ / ٠١ / ٢٠٢٥ م.

إن كافة الاستفسارات والأسئلة والطلبات والردود أو أي أمور أخرى تتعلق بهذه الدعوة، يجب أن ترسل كتابةً إلى العنوان الإلكتروني الموضح أدناه، أو أن تسلّم باليد رسمياً إلى لجنة التأهيل خلال أوقات الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس على العنوان التالي:

إدارة العقود والمشتريات

وزارة العدل - مكتب تحقيق الرؤية

شارع العليا - مبنى وكالة التطوير - إدارة المشتريات والعقود - الدور الأول

بريد إلكتروني: PRE-Q@MOJ.GOV.SA

هاتف: ٩٦٦١١٢٩٤٧٩١٧

هاتف: ٩٦٦١١٢٩٤٨١٢٣

مع الشكر والتقدير

سلمان بن محمد العتيبي

قائد مكتب تحقيق الرؤية

وزارة العدل

الملاحق

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

جدول الملحقات

١	الملحق الأول: لمحة عامة	4
	١,١ نبذة عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	4
	١,٢ نبذة عن برنامج التحول الوطني	5
	١,٣ نبذة عن وزارة العدل	6
2	الملحق الثاني: نبذة عن الخدمة المطلوبة	7
	7 إسم المشروع: (مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية)	
	2.2 مدة المشروع	7
	2.3 موقع العمل	7
	2.4 وصف عام للخدمة المطلوبة	7
	2.5 المعايير المطلوبة	11
	2.6 المستندات المطلوبة	12
	٢,٧ تعليمات التسليم	13
3	الملحق الرابع: النماذج المرفقة	14
	٣,١ نموذج معلومات عن المتنافس	14
	٣,٢ نموذج الخبرات للمشاريع السابقة	15
	٣,٣ نموذج الخبرات للمشاريع الحالية	17
	3.4 نموذج الخبرات للكادر الإداري	19
	3.5 نموذج الخبرات-الكادر الفني	20
	3.6 نموذج موارد الشركة	21

١ الملحق الأول: لمحة عامة

١,١ نبذة عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

لقد حبا الله المملكة العربية السعودية مقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية عديدة، تمكنها من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم.

إن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ يدل على مكانم القوة فيها على مستوى الدول المجاورة وعلى مستوى العالم. كذلك إن مكانة المملكة في العالم الإسلامي ستمكها من أداء دورها الريادي وجعلها سندا للأمة العربية والإسلامية. حيث ستكون قوتها الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنوع اقتصادها وتحقيق الاستدامته، فيما سيمكها موقعها الاستراتيجي من أن تكون محورا لربط القارات الثلاث.

تعتمد الرؤية على ثلاث محاور رئيسية وهي: إقتصاد حيوي وإقتصاد مزدهر ووطن طموح. إن هذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها البعض في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

وقد أطلق ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز إثني عشر برنامجاً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية وهي كالتالي، حيث سنتطرق بالتفصيل على "برنامج التحول الوطني" في الأقسام القادمة:

١. برنامج التحول الوطني
٢. برنامج خدمة ضيوف الرحمن
٣. برنامج صندوق الإستثمارات العامة
٤. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
٥. برنامج تطوير القطاع المالي
٦. برنامج تحسين نمط الحياة
٧. برنامج ريادة الشركات الوطنية
٨. برنامج الشراكات الإستراتيجية
٩. برنامج الإسكان
١٠. برنامج التخصيص
١١. برنامج تعزيز الشخصية الوطنية
١٢. برنامج تحقيق التوازن المالي

١,٢ نبذة عن برنامج التحول الوطني

أطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهدافاً استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ومجاهاة هذه التحديات إلى العام ٢٠٢٠ بناءً على مستهدفات مُحددة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات محلية لقياس الأداء ومتابعته وانطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى ٢٤ جهة حكومية على أن يتم مراجعة الجهات المشاركة في الأعوام المقبلة.

ويهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، وتعتبر مبادرات البرنامج للعام ٢٠١٦ م هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحول الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناءً على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك، ونقل الخبرات بين الجهات العامة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

١,٣ نبذة عن وزارة العدل

أنشئت وزارة العدل السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (١٠٥/أ) في ٢١/٧/١٣٩٠ هـ الموافق ٢١/٩/١٩٧٠ م حيث عين أول وزيراً لها، وهذا بلا شك يعد تطوير للجهاز القائم آنذاك وهو رئاسة القضاء، فعندما تحولت الرئاسة إلى وزارة العدل زادت إمكانياتها وجعلها قادرة على تحقيق متطلبات الإشراف على الأجهزة القضائية في المملكة بما يتلاءم مع مرحلة النمو والتطور التي كانت تمر بها .

وتشرف وزارة العدل على المحاكم الشرعية، منها محاكم الاستئناف والمحاكم العامة والمحاكم المستعجلة، والمحاكم المتخصصة التي تشمل محكمة الأحداث ومحكمة الضمان والأنكحة، ومحكمة المرور، وتضم وزارة العدل عدداً من الأجهزة المساعدة للقضاء، مثل كتابات العدل وأمور بيوت المال وقد قامت وزارة العدل بإنشاء عدد من الوكالات والإدارات العامة والوحدات وذلك للمساعدة في تنفيذ أهدافها واحتياجاتها ومن ضمن هذه الوكالات وكالة التخطيط والتطوير والمعلومات التي تقوم بوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لأنشطة الوزارة والقيام بكافة الدراسات والبحوث وتقديم الإحصائيات وبناء الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص لضمان جودة الخدمات والمنتجات والعمليات ورفع مستوياتها وتطوير الخدمات وأتمتها للمستفيدين. تعمل وزارة العدل على تبني مجموعة من المبادرات والمشاريع ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ أحد أهم البرامج المنبثقة من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والتي تسعى من خلال تطبيقها لتحقيق أهداف البرنامج والتي تسهم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ لذلك قامت بإنشاء مكتب تحقيق الرؤية.

٢ الملحق الثاني: نبذة عن الخدمة المطلوبة

٢,١ إسم المشروع: (مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية)

٢,٢ مدة المشروع

(١٢) شهراً ميلادياً

٢,٣ موقع العمل

(الرياض)

٢,٤ وصف عام للخدمة المطلوبة

يشمل نطاق العمل المطلوب بناء التشريعات والتنظيمات اللازمة لحصر كافة النماذج الرقمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وطبيعة النزاعات المتوقعة والتي تساهم في معالجة مشكلة الفراغ التشريعي والتنظيمي في التعامل مع المستجدات الرقمية والتقنية،

وصف تفصيلي للخدمة المطلوبة

١. نطاق عمل المشروع

يشمل نطاق العمل المطلوب بناء التشريعات والتنظيمات اللازمة لحصر كافة النماذج الرقمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وطبيعة النزاعات المتوقعة والتي تساهم في معالجة مشكلة الفراغ التشريعي والتنظيمي في التعامل مع المستجدات الرقمية والتقنية من خلال الاعتماد على الآلة في الكثير والعديد من القرارات المستقبلية والتي قد تساهم في اتخاذ قرارات غير دقيقة من قبل الآلة تنشأ من خلالها نزاعات قانونية حيث سيساهم المشروع في حصر النماذج المتوقعة وتحليلها وبناء المبادئ والركائز والقواعد الرئيسية وإصدار التشريعات اللازمة والتي ستعكس إيجاباً على استقرار الأحكام القضائية ورفع الشفافية وتحقيق الضمانات القضائية.

المشاريع المطلوبة تقديمها ضمن نطاق الكراسة والتي يجب الإشارة لها عند تقديم العروض مع البنود التابعة لها:

(١) مشروع البدء والتخطيط

(٢) مشروع تحليل الوضع الراهن والقياس المعياري

(٣) مشروع تطوير وبناء أطر التنظيمات والتشريعات وتحديد الإجراءات، ويشمل البنود الآتية:

أ. تطوير الاستراتيجية والنموذج التشغيلي والحوكمة العامة

ب. تطوير خطة العمل والسياسات والإجراءات المتبعة

ج. الدعم الاستراتيجي لتنفيذ وموائمة نتائج ومخرجات المبادرة

المستهدفات:

- المساهمة في معالجة مشكلة الفراغ التشريعي والتنظيمي في التعامل مع المستجدات الرقمية والتقنية من خلال الاعتماد على الآلة في الكثير والعديد من القرارات المستقبلية والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة من قبل الآلة تنشأ من خلالها نزاعات قانونية.
- حصر النماذج المتوقعة وتحليلها وبناء المبادئ والركائز والقواعد الرئيسية وإصدار التشريعات اللازمة والتي ستعكس إيجاباً على استقرار الأحكام القضائية ورفع الشفافية وتحقيق الضمانات القضائية.

التحديات الحالية:

- القيود التنظيمية الإجرائية المنصوص عليها في الأنظمة الحالية، التي كتبت قبل مرحلة استعمال التقنية بالتوسع الحالي، والتي تصعب تطبيق التقنيات الحديثة.
- عدم وجود تشريعات كافية تنظم المحافظة على الضمانات القضائية في ظل التحول التقني.

الشريحة المستهدفة:

جميع طالي الخدمات القضائية، بالإضافة للقضاة ومدسوبي المحاكم والدوائر القضائية

المخرجات الكاملة المطلوب إنجازها في جدول الكميات:

- ١- وثيقة الانتهاء من تحديد اصحاب المصلحة المعنيين وقائمة الادوار والمسؤوليات.
يقوم الاستشاري بالعمل على بناء نطاق العمل، وتحديد الأهداف وفريق العمل المسؤولين عن تسيير أعمال المشروع، وإنجاز وثيقة ترسيم الأدوار والمسؤوليات، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وذوي العلاقة.
- ٢- وثيقة الانتهاء من تقييم الوضع الحالي وأفضل الممارسات.
يقوم الاستشاري بإنجاز وثيقة تقييم الوضع الراهن وأفضل الممارسات، بما يشمل:
 - التحليل المتكامل للبيئة التشريعية الراهنة، وفق المعايير الآتية كحد أدنى:
 - تحديد كافة النصوص ذات العلاقة بالمشكلة.
 - تحليل أثر كل نص على المشكلة أو الاحتياج.
 - تحليل الأحكام القضائية المتعلقة بالمشكلة، بما يحدد الإشكالات العملية المتعلقة بالمشكلة والاحتياج، وذلك وفق منهجية علمية يبينها الاستشاري.
 - عقد ورش عمل ولقاءات مع أصحاب المصلحة لتحديد الاحتياج، وتدوين النتائج في تقرير منهجي.

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

- تحديد سبب عدم كفاية الإجراءات الحالية لحل المشكلة.
- التحقق من صحة إجراءات العمل من خلال مشاركة أصحاب العلاقة بالمعلومات التي تم توثيقها.
- الاخذ بعين الاعتبار مبادئ واخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضوابطه ومبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي وإطار تبني الذكاء الاصطناعي الصادرة من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).
- ٣- وثيقة دراسة وحصر النزاعات المتوقعة الناشئة عن خدمات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة إنجاز وثيقة تشمل دراسة وحصر كل النزاعات المتوقعة التي قد تطرأ نتيجة استخدام خدمات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة التي تتطلب معالجتها تدخل تشريعي ينظمها
- ٤- وثيقة حصر قائمة التشريعات والتنظيمات الحالية التي تخص التقنيات الحديثة يقوم الاستشاري بإنجاز وثيقة تشمل حصر التشريعات والتنظيمات الحالية المرتبطة بخدمات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة
- ٥- وثيقة تحليل الوضع الراهن وتحديد الفجوات يقوم الاستشاري بالبناء على المخرج رقم (٢) لإنجاز وثيقة تحليل للوضع الراهن للتشريعات والتنظيمات الحالية المرتبطة بخدمات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، وتحديد الفجوات وأوجه القصور (Gap Analysis). تحديد الفجوات المتوقعة الناشئة عن خدمات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة والخروج بالتوصيات، وذلك من خلال تضمين التدخلات المقترحة الأولية، بما يشمل:
 - التدخلات التشريعية الأولية المقترحة على نظام تشريعات التقنيات الحديثة، ومشروع اللائحة التنفيذية للنظام بشكل مفصل.
 - التدخلات التشريعية الأولية المقترحة على أنظمة الإجراءات القضائية والأنظمة العدلية الأخرى.
 - التدخلات التشريعية الأولية المقترحة على التشريعات الأخرى.
 - قياس الأثر التشريعي الاقتصادي والاجتماعي المتوقع عند اعتماد هذه التعديلات، بما يراعي:
 - بيان للمنهجية العلمية التي سيتبعها الاستشاري في قياس الأثر، وأخذ موافقة الوزارة المسبقة عليها.
 - مراعاة مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومستهدفات المبادرة عند إعداد دراسة قياس الأثر.
- ٦- وثيقة التشريعات والتنظيمات اللازمة الخاصة بالنزاعات الناشئة عن التقنيات الحديثة يعدد الاستشاري وثيقة مفصلة تشمل حصر كامل للتشريعات والتنظيمات العدلية اللازم توفرها لمعالجة النزاعات الناشئة عن استخدام الخدمات الحديثة
- ٧- وثيقة النموذج التشغيلي لتطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية يعدد الاستشاري وثيقة النموذج التشغيلي لتطوير التشريعات المطلوبة بما يشمل:

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

- تطوير خطة العمل والسياسات والإجراءات المتبعة.
- تطوير منظومة التنظيمات والتشريعات وتطوير وتحديد الإجراءات والمتطلبات التقنية المساندة: يعد الاستشاري مسودة التشريعات واللوائح والأنظمة المتعلقة بالتقنيات الناشئة لمعالجة الاحتياج التشريعي.
- الدعم الاستراتيجي لتنفيذ وموائمة نتائج ومخرجات المبادرة من خلال بناء الإجراءات القضائية المرتبطة بالتشريعات واللوائح والأنظمة للتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي من خلال توفير كوادر وخبرات استشارية متخصصة في تطوير الإجراءات القضائية ذات الصلة.

٨- وثيقة الانتهاء من تطوير الحوكمة والاتصال لتشريعات التقنيات الحديثة

يعد الاستشاري وثيقة تطوير الحوكمة العامة والاتصال لتشريعات التقنيات الحديثة الذي يشمل على تشريعات التقنيات الحديثة على البوابة التفاعلية للأنظمة العدلية، وتشمل عرض الأنظمة واللوائح وضبط تحديثاتها والتفاعل مع المستفيدين من الخدمات العدلية حول هذه الأنظمة والاستطلاع الاستباقي للاحتياجات التشريعية، بما ينعكس على جودة المشروع التشريعي ورفع رضى المستفيد وزيادة امثاله للأنظمة واللوائح العدلية من خلال كوادر بشرية واستشارية متخصصة

٩- وثيقة الانتهاء من المقارنة المعيارية لأفضل الممارسات التي تخص التشريعات والتنظيمات في مجال التقنيات الحديثة

الدراسة التشريعية المقارنة، وفق المعايير الآتية:

- ألا تقل عدد الدول محل الدراسة عن سبع دول.
 - يراعى في اختيار الدول محل المقارنة المعايير الآتية (من القرار الوزاري ٨٠٥٧):
 - نضج التجربة ونجاحها.
 - مراعاة التنوع في النظم القانونية.
 - أن يكون من بينها تجربة إقليمية.
 - التشابه مع ظروف المملكة.
 - ترتيب الدول في المؤشرات العالمية في الموضوع محل المقارنة.
 - تحديد معايير تفصيلية لاختيار التجارب بما يراعى المعايير العامة واحتياج الدراسة، وأخذ موافقة الوزارة المسبقة على الدول قبل اعتمادها.
 - يتم الاتفاق مع الوزارة مسبقاً على عناصر المقارنة بعد اقتراحها من الاستشاري بناء على تحليله للاحتياج.
 - تحليل المؤشرات العالمية والاتفاقيات الدولية والقوانين والمدونات النموذجية ذوات العلاقة.
- تشمل المخرجات: دراسة مفصلة لكل عنصر يبين فيها النص التشريعي ومصدره، ودراسة ملخصة للتوجهات الدولية في كل عنصر من عناصر الدراسة.

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

- ١٠- دليل السياسات والاجراءات لأطر تنظيمات وتشريعات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة
- يعد الاستشاري وثيقة مرجعية لدليل السياسات والإجراءات لأطر تنظيمات وتشريعات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة
- ١١- وثيقة قواعد وركائز ومبادئ التعامل مع نماذج الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة المعتمدة
- يعد الاستشاري وثيقة قواعد ومبادئ التعامل مع نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة المعتمدة
- ١٢- وثيقة دراسة الإجراءات الحالية والحلول المقترحة للتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
- يعد الاستشاري دراسة تفصيلية للإجراءات العدلية الحالية والحلول التشريعية المقترحة لمعالجة النزاعات الناشئة عن استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة
- ١٣- تقرير الانتهاء من ورش العمل لحصر الإجراءات القضائية للتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
- يقوم الاستشاري بإعداد عدد ٤ (أربعة) ورش عمل للإجراءات القضائية المقترحة ويدعو لها الجهات ذات العلاقة داخل وزارة العدل لغرض نقل المعرفة للمستفيدين بالإجراءات القضائية الخاصة بحل نزاعات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة. يعد الاستشاري وثيقة تقرير تحديد الأثر والتوصيات والاقتراحات لحصر الإجراءات القضائية للتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.
- ١٤- الوثيقة النهائية للإجراءات القضائية والتشريعية للتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
- يعد الاستشاري الوثيقة النهائية للإجراءات القضائية والتشريعية المقترحة لحل النزاعات التي قد تطرأ نتيجة استخدام أي من خدمات التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. يرتبط إعداد وإنجاز هذه الوثيقة باطلاع واعتماد أصحاب المصلحة وذوي العلاقة للإجراءات والتشريعات المقترحة.
- ١٥- التقرير النهائي لأعمال المشروع وتضمين المخرجات والتوصيات
- يعد الاستشاري التقرير الختامي لجميع أعمال المشروع يشمل حصر مخرجات المشروع والتوصيات المقترحة.

٢,٥ المعايير المطلوبة

- ٢,٥,١ الخبرات في مجال أعمال المشروع
- ٢,٥,٢ الملاءة المالية للشركة
- ٢,٥,٣ تنوع الخبرات وقطاعات العمل
- ٢,٥,٤ خبرات الفريق الفني والإداري في الشركة
- ٢,٥,٥ عدد المشاريع التي كانت الشركة مقاولاً متضامناً فيها
- ٢,٥,٦ عدد المشاريع التي كانت الشركة هي المقاول الرئيسي فيها

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

٢,٥,٧ التزامات المتنافس المالية خلال مدة العقد

٢,٥,٨ شهادة التصنيف ودرجتها

الملحق الثالث: المتطلبات

٢,٦ المستندات المطلوبة

٢,٦,١ المستندات الرسمية أو القانونية

٢,٦,١,١ شهادة السجل التجاري سارية المفعول

٢,٦,١,٢ شهادة الزكاة والدخل سارية المفعول

٢,٦,١,٣ شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سارية المفعول

٢,٦,١,٤ شهادة الاشتراك في الغرفة التجارية سارية المفعول

٢,٦,١,٥ رخصة الاستثمار إذا كان المتنافس مرخصاً وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي سارية المفعول

٢,٦,١,٦ شهادة تحقيق النسبة النظامية لتوطين الكوادر السعودية سارية المفعول (شهادة السعودية/

نطاقات)

٢,٦,١,٧ القوائم المالية المصدقة لميزانية المنشأة في الثلاث سنوات الأخيرة

٢,٦,٢ المستندات الفنية والخبرات السابقة

٢,٦,٢,١ ذكر معلومات عن المتنافس حسب النموذج المرفق "نموذج معلومات عن المتنافس" في الملحق

الرابع.

٢,٦,٢,٢ معلومات عن الشركة على أن تحتوي على:

● الهيكل التنظيمي.

● عدد الموظفين.

● عدد فروع ومكاتب المتنافس.

● الموردون المعتمدين، الخ.

٢,٦,٣ ذكر ما لا يقل عن ثلاث مشاريع مشابهة لنوع العقد المذكور خلال الخمس سنوات السابقة حسب النموذج

المرفق "نموذج الخبرات للمشاريع السابقة" في الملحق الرابع.

٢,٦,٤ ذكر المشاريع الحالية والتي سيتم تنفيذها في نفس فترة عمل المشروع حسب النموذج المرفق "نموذج

الخبرات للمشاريع الحالية" في الملحق الرابع.

٢,٦,٥ ذكر خبرات الجهاز الفني والإداري التابع للمقاول المرفق حسب النموذج المرفق "نموذج الخبرات للكادر

الإداري" في الملحق الرابع.

٢,٦,٦ ذكر التزامات المتنافس المالية خلال مدة تنفيذ العقد.

٢,٦,٧ ذكر مصادر تمويل المتنافس.

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

٢,٦,٨ إرفاق ما لا يقل عن ثلاث شهادات حسن أداء.

٢,٧ تعليمات التسليم

الرجاء قراءة التعليمات التالية أدناه، إن عدم الالتزام بأي من البنود التالية يعد سبباً كافياً لاستبعاد المتنافس عن الدعوة:

- ٢,٧,١ يجب على المتنافس تسليم المتطلبات في الموعد المحدد في دعوة التأهيل.
- ٢,٧,٢ في حال التأخر عن موعد التسليم لن يتم النظر في المرفقات وسيتم استبعاد المتنافس ويعد غير مؤهل.
- ٢,٧,٣ يجب على المتنافس تسليم جميع المستندات المطلوبة إلى العنوان المذكور في دعوة التأهيل.
- ٢,٧,٤ يجب على المتنافس تعبئة جميع المرفقات بشكل إلكتروني وباللغة العربية.
- ٢,٧,٥ يجب على المتنافس إرفاق صور المستندات الثبوتية مختومة بختم المتنافس لإثبات دقة المعلومات.
- ٢,٧,٦ يعتبر القصور في تقديم البيانات المطلوبة بشكل كامل وصحيح أو عدم إرفاق المستندات الثبوتية سبباً في استبعاد المتنافس.
- ٢,٧,٧ يجب على المتنافس توجيه أي إستفسارات إن وجدت وتوجيهها إلى العنوان المذكور في دعوة التأهيل.
- ٢,٧,٨ سيتم إخطار المتنافسين المؤهلين بعد تحليل الردود في مدة أقصاها أربعة أسابيع من آخر موعد يتم فيه قبول ملفات التأهيل.

٣ الملحق الرابع: النماذج المرفقة

٣,١ نموذج معلومات عن المتنافس

١,١ المتنافس		
اسم المتنافس (شركة / مؤسسة)	رأس مال المتنافس	
رقم السجل التجاري	تاريخه	
اسم الشخص المسؤول:	المنصب	
١,٢ العنوان:		
المدينة	الشارع	
ص.ب	الرمز البريدي	
هاتف:	فاكس	
البريد الإلكتروني:	الموقع الإلكتروني	
سنة التأسيس:		
١,٣ ملكية الشركة		
الملاك / الشركاء	الجنسية	نسبة الملكية
١,٤ معلومات ممثل الشركة		
الإسم		
المسمى الوظيفي		
الهاتف	الثابت	المتنقل
البريد الإلكتروني		

٣,٢ نموذج الخبرات للمشاريع السابقة

١-١ توضيح تفاصيل طبيعة الأنشطة التي يقدمها المتنافس		
٢-١ اذكر تفاصيل ما لا يقل عن ثلاثة مشاريع منفذة من قبل المتنافس خلال الخمس سنوات الأخيرة حسب الجدول التالي:		
الرقم	الوصف	المشروع الأول
١	اسم المشروع	
٢	موقع المشروع	
٣	مكونات المشروع	
٤	الجهة المالكة للمشروع	
٥	قيمة العقد	
٦	مدة العقد	
٧	تاريخ البداية	
٨	تاريخ الإنهاء	
٩	إسم المسؤول عن المشروع	
١٠	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	
١١	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	
الرقم	الوصف	المشروع الثاني
١	اسم المشروع	
٢	موقع المشروع	
٣	مكونات المشروع	
٤	الجهة المالكة للمشروع	

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

	قيمة العقد	٥
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	١٠
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	١١
المشروع الثالث	الوصف	الرقم
	اسم المشروع	١
	موقع المشروع	٢
	مكونات المشروع	٣
	الجهة المالكة للمشروع	٤
	قيمة العقد	٥
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	١٠
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	١١

ملحوظة: ترفق المستندات الثبوتية لهذه المشاريع

٣,٣ نموذج الخبرات للمشاريع الحالية

١-١ توضيح تفاصيل طبيعة الأنشطة التي يقدمها المتنافس.		
٢-١ اذكر تفاصيل ما يقل عن ثلاث مشاريع قائمة حالياً حسب الجدول التالي:		
الرقم	الوصف	المشروع الأول
١	اسم المشروع	
٢	موقع المشروع	
٣	مكونات المشروع	
٤	الجهة المالكة للمشروع	
٥	قيمة العقد	
٦	مدة العقد	
٧	تاريخ البداية	
٨	تاريخ الإنتهاء	
٩	إسم المسؤول عن المشروع	
١٠	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	
١١	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	
الرقم	الوصف	المشروع الثاني
١	اسم المشروع	
٢	موقع المشروع	
٣	مكونات المشروع	
٤	الجهة المالكة للمشروع	

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

	قيمة العقد	٥
	مدة العقد	٦
	تاريخ البداية	٧
	تاريخ الإنهاء	٨
	إسم المسؤول عن المشروع	٩
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	١٠
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	١١

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

م	المعيار الإلزامي*	اجتياز	فشل
1	تقديم الشهادات الرسمية أو القانونية (سارية المفعول): - شهادة السجل التجاري سارية المفعول - شهادة الزكاة والدخل سارية المفعول - شهادة التأمينات الاجتماعية سارية المفعول - شهادة الغرفة التجارية سارية المفعول - شهادة السعودية سارية المفعول - رخصة الاستثمار (إذا كان المتنافس مرخص وفقا لنظام الاستثمار الأجنبي)		
2	إرفاق القوائم المالية المصدقة لميزانية المنشأة في الثلاث سنوات الاخيرة		
3	إرفاق المستندات الفنية والخبرات السابقة على أن تحتوي على التالي: - ذكر معلومات المتنافس حسب النموذج المرفق "نموذج معلومات عن المتنافس" في الملحق الرابع		
4	ذكر معلومات عن الشركة على أن تحتوي على: - الهيكل التنظيمي - عدد الموظفين - عدد فروع ومكاتب المتنافس - الموردين المعتمدين إلخ...		
5	ارفاق ما لا يقل عن ثلاث مشاريع مشابهة لنوع العقد المذكور خلال الخمس سنوات السابقة حسب النموذج المرفق (نموذج الخبرات للمشاريع السابقة) "الملحق الرابع"		
6	إرفاق قائمة توضح المشاريع التي سيتم تنفيذها في نفس فترة عمل المشروع حسب النموذج المرفق (نموذج الخبرات للمشاريع الحالية) "الملحق الرابع"		
7	إرفاق خبرات الجهاز الفني والإداري التابع للمقاول المرفق حسب النموذج المرفق "نموذج الخبرات للكادر الإداري" في الملحق الرابع		
8	إرفاق إلتزامات المتنافس خلال مدة تنفيذ العقد		
9	ذكر مصادر تمويل المتنافس		
10	ارفاق ما لا يقل عن ثلاث شهادات حسن أداء		
11	تعبئة ملف الإكسل المرفق لما يتعلق بالملحق الرابع		
12	شهادة التصنيف ودرجته سارية المفعول		

* المعيار الالزامي يقصد به: هي المعايير التي إن لم يستوفي أحدها المتنافس يتم استبعاده

مشروع تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية

م	معايير التأهيل	الوصف التفصيلي	وزن المعيار	وزن المعيار للتجزئة	طريقة توزيع الوزن على المعيار
1	الخبرة في مجال أعمال المشروع	عدد سنوات الخبرة في تنفيذ الأعمال المطلوبة	25%	15%	من (١) سنة إلى (٣) ثلاث سنوات
				35%	من (٣) ثلاث إلى (٥) سنوات
				50%	أكثر من خمس سنوات
المجموع					
2	حجم الأعمال	المشاريع التي نفذها المتنافس / تشابه المشاريع المنفذة مع المشروع محل التأهيل	20%	15%	ثلاثة مشاريع
				35%	أربعة مشاريع
				50%	خمسة مشاريع فأكثر
المجموع					
3	خبرات الفريق الفني والإداري	مؤهلات وكفاءات طاقم العمل المقترح للمشروع	30%	20%	الهيكل التنظيمي للشركة وفريق العمل
				35%	السير الذاتية
				45%	الشهادات المهنية والخبرات المتخصصة
المجموع					
4	الملاءة المالية للمنشأة	والتي من خلالها سيتم تقييم الملاءة المالية للمتنافس التي تتناسب مع المشروع وفق معادلة ملف الأكسل	25%	100%	نتيجة معادلة ملف الأكسل المرفق
المجموع					
إجمالي أوزان معايير التأهيل			100%		
الحد الأدنى المطلوب تحقيقه لاجتياز التأهيل هو (٦٠) درجة ويستبعد من يقل عن ذلك.					